

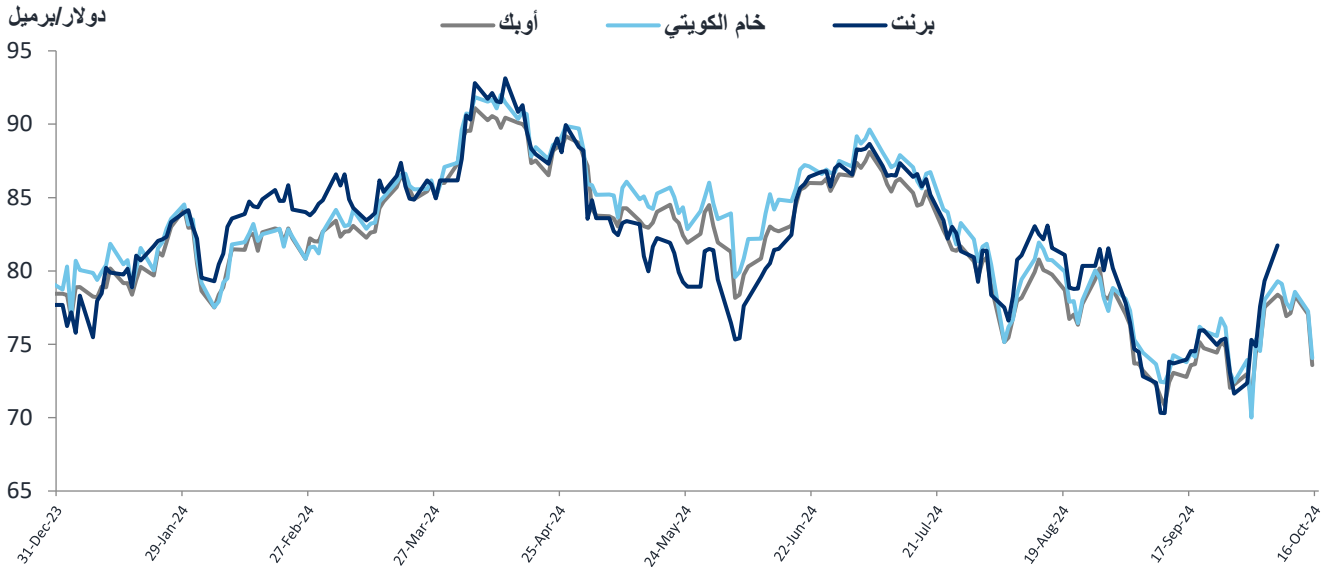
أكتوبر 2024

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

القضايا الجيوسياسية تدفع أسعار النفط إلى التذبذب ...

شهدت أسواق النفط تقلبات حادة منذ مطلع الشهر الحالي، مدفوعة بصفة رئيسية بالمخاوف المتزايدة من تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. كما استفادت أسعار النفط الخام من الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها الصين، والتي من المتوقع أن تعزز الطلب المحلي على النفط من خلال الاستثمارات الحكومية المستهدفة. في ذات الوقت، ساهمت بيانات التضخم الأمريكية لشهر سبتمبر 2024، والتي أظهرت تراجعاً بوتيرة أفضل من التوقعات، في تعزيز الثقة بمرونة الاقتصاد الأمريكي، مما دفع الخبراء إلى استبعاد احتمالية حدوث ركود اقتصادي حاد على المدى القريب. وعلى صعيد آخر، كان للتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط تأثيراً محدوداً على إمدادات النفط، خاصة من إيران، مما أدى إلى تراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية وانخفاض الأسعار بشكل حاد خلال آخر أربع جلسات تداول.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

واستقر سعر مزيج خام برنت في حدود 74 دولار أمريكي للبرميل، بعد أن وصل إلى 80 دولار أمريكي خلال الأسبوع الأول من أكتوبر 2024. وجاء هذا الارتفاع على خلفية تصاعد التوترات في الشرق الأوسط إثر الهجوم الصاروخي الإيراني، الذي ترافق مع تهديدات بالانتقام واستهداف المنشآت النفطية. وعلى الرغم من ذلك، أسفرت التصريحات الأخيرة عن تهدئة المخاوف المتعلقة بتهديدات محتملة للمنشآت النفطية في إيران، مما ساهم في تراجع أسعار النفط. في ذات الوقت، أسفرت الجهود النقدية والمالية التي تبذلها الصين لإنعاش اقتصادها عن تأثير محدود في دعم أسعار النفط. ويترقب المستثمرون الحصول على صورة أوضح حول تلك المبادرات، بالإضافة إلى حزمة دعم إضافية بقيمة 850 مليار دولار أمريكي عبر سندات خزينة خاصة، والمقرر أن تمتد على مدى الثلاثة أعوام المقبلة لتعزيز النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من ذلك، تبدو توقعات الطلب على النفط في المدى القريب ضعيفة، كما عكستها التوقعات الأخيرة الصادرة عن كل من الأوبك ووكالة الطاقة الدولية، حيث كانت الصين المحرك الرئيسي للتوقعات المنخفضة. ومن المتوقع أيضاً أن يتأثر الطلب في أوروبا، وهو ما تؤكد البيانات الأخيرة التي كشفت عن تباطؤ النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات الكبرى في المنطقة. من جهة أخرى، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2024 بمقدار 40 ألف برميل يومياً ليصل إلى

0.86 مليون برميل يومياً. إلا أن الوكالة رفعت توقعاتها للعام 2025 بمقدار 50 ألف برميل يومياً لتصل إلى مليون برميل يومياً. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينمو الطلب في الصين بمقدار 150 ألف برميل يومياً في العام 2024، في تعديل هبوطي بمقدار 30 ألف برميل يومياً مقارنة بالشهر الماضي. في المقابل، خفضت الأوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 106 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 1.93 مليون برميل يومياً في العام 2024.

وعلى جانب العرض، أظهر أحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك انخفاضاً حاداً في الإنتاج، مدفوعاً بصفة رئيسية بتراجع إنتاج ليبيا، وهو الأمر الذي تفاقم بسبب انخفاضات هامشية لدى معظم المنتجين الآخرين في المجموعة. وبلغ متوسط إجمالي الإنتاج 26 مليون برميل يومياً، وفقاً لمصادر الأوبك الثانوية. كما ساهمت جهود بعض المنتجين لتعويض فائض الإنتاج خلال الأشهر السابقة في هذا التراجع. في المقابل، حافظ إنتاج النفط في الولايات المتحدة على مستوى قياسي مرتفع، إذ بلغ 13.4 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع المنتهي في 4 أكتوبر 2024.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

تم تداول العقود الآجلة لمزيج خام برنت عند أدنى مستوياتها المسجلة في أسبوعين، إذ بلغت نحو 74 دولار أمريكي للبرميل في 16 أكتوبر 2024، بعد أن أدت المخاطر الجيوسياسية في الأسبوع الأول من الشهر إلى ارتفاع الأسعار، مما كبح توقعات الطلب وأدى إلى تقليص مخاطر تزايد المعروض النفطي. وكانت أسعار العقود الآجلة قد وصلت إلى أكثر من 80 دولار أمريكي للبرميل في 7 أكتوبر 2024، لتسجل 80.93 دولار أمريكي للبرميل، مما يمثل أول ارتفاع فوق هذا المستوى منذ ستة أسابيع. جاء ذلك في ظل حذر المستثمرين من تصاعد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، مما دفعهم إلى الانسحاب من مراكزهم في سوق العقود الآجلة للنفط والتي شهدت تراجعاً قياسيًّا حتى منتصف سبتمبر 2024. وقد أسفر هذا الارتفاع عن زيادة أسعار النفط الخام بنسبة 8.45 في المائة تقريباً خلال الأسبوع الأول من الشهر، مسجلة بذلك أكبر مكاسب أسبوعية في أكثر من 21 شهراً. كما أتاح هذا الارتفاع لمنتجي النفط تأمين أسعار أعلى للمبيعات المستقبلية، وفقاً للبيانات المتعلقة بمراكز العقود الآجلة الصادرة عن وكالة بلومبرج. إلا أن الانخفاضات التي شهدتها جلسات التداول اللاحقة أدت إلى تراجع الأسعار بأكثر من 8.0 في المائة.

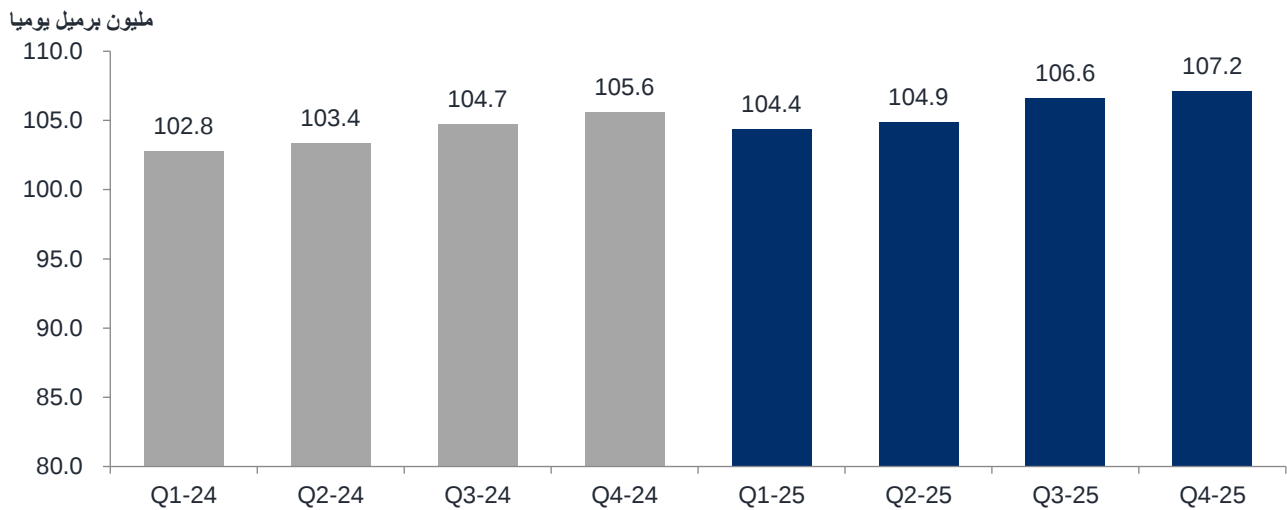
من جهة أخرى، ساهمت بيانات مخزون النفط في الولايات المتحدة إلى تصاعد الضغوط الهبوطية على الأسعار. فبعد أن وصلت المخزونات إلى أدنى مستوياتها في أكثر من عام في منتصف سبتمبر 2024، سجلت مخزونات الخام الأمريكية مكاسب خلال الأسبوع الأخير من سبتمبر والأسبوع الأول من أكتوبر 2024. وقد ساهمت الزيادة الإجمالية التي بلغت 9.7 مليون برميل على مدى أسبوعين في رفع المخزونات إلى 422.7 مليون برميل. في المقابل، أظهرت البيانات الأسبوعية لعدد منصات الحفر النفطي الصادرة عن بيكر هيويز انخفاض عدد منصات النفط في الولايات المتحدة على مدار أسبوعين متتاليين، إذ تراجعت إلى 479 منصة في الأسبوع المنتهي في 4 أكتوبر 2024.

أما من حيث الاتجاهات الشهرية للأسعار، تراجعت أسعار كافة درجات النفط الخام تقريباً خلال شهر سبتمبر 2024. إذ انخفض متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 8.0 في المائة ليصل إلى 74.3 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2024، مقابل 80.7 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط خلال شهر أغسطس 2024. من جهة أخرى، انخفض سعر سلة الأوبك المرجعية بنسبة 6.1 في المائة ليصل إلى 73.6 دولار أمريكي للبرميل، في حين شهد سعر خام التصدير الكويتي انخفاضاً بمعدل أقل نسبياً بنسبة 5.2 في المائة ليصل في المتوسط إلى 74.7 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2024. في ذات الوقت، اتفقت تقديرات الإجماع على المراجعة الهبوطية لأسعار مزيج خام برنت على مدار الست فترات ربع سنوية المقبلة. حيث تم خفض توقعات الربع الرابع من العام 2024 بمقدار 3.5 دولار أمريكي للبرميل، ليصل السعر إلى 78.5 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج.

الطلب العالمي على النفط

وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك، تم خفض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2024 بمقدار 106 ألف برميل يومياً. وتتوقع الوكالة الآن أن ينمو الطلب على النفط بمقدار 1.93 مليون برميل يومياً مقارنةً للعام 2023 ليصل هذا العام في المتوسط إلى 104.14 مليون برميل يومياً. وتعكس هذه المراجعة الهبوطية التعديلات المتعلقة ببيانات الطلب الفعلي على النفط للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن فترة الربع الثاني من العام 2024. أما بالنسبة للربع الثالث من العام 2024، فقد رفعت الأوبك هامشياً توقعاتها للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأميركتين لمراعاة التحسن المتوقع إلى حد كبير في الطلب على النفط في الولايات المتحدة.

الطلب العالمي على النفط -2025/2024 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

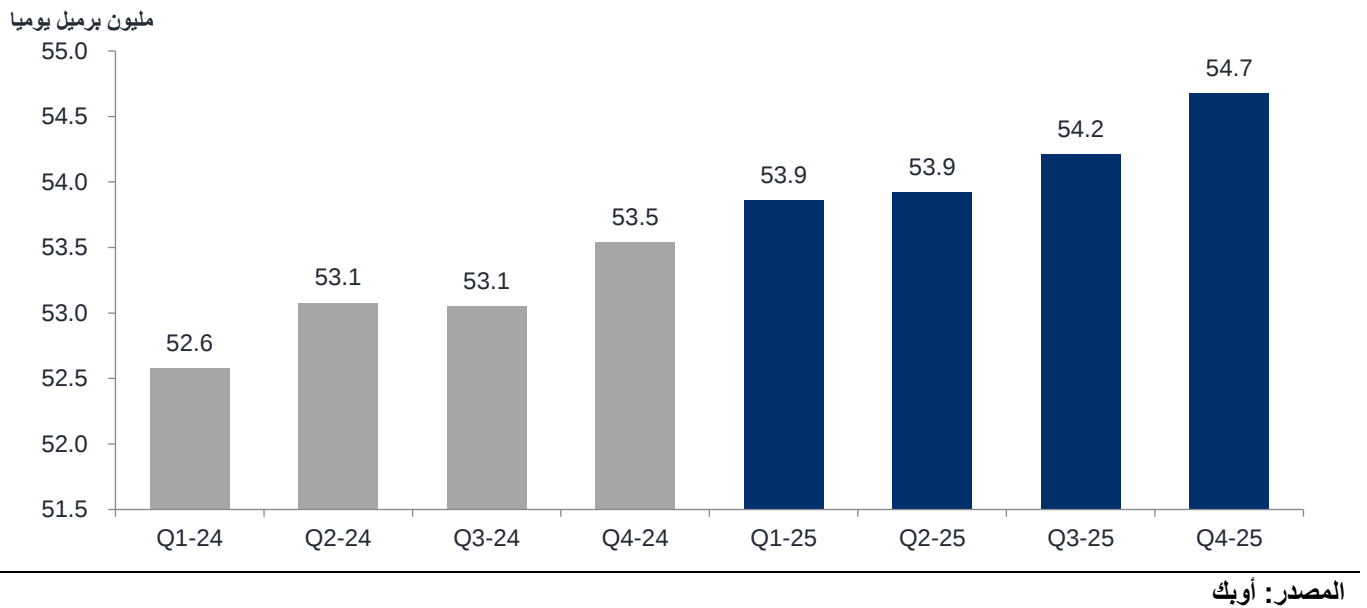
أما على صعيد الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم إجراء أكبر مراجعة هبوطية لبيانات الطلب الخاصة بالصين، تليها منطقة الشرق الأوسط. وتتوقع الأوبك الآن أن يبلغ الطلب في الصين 16.94 مليون برميل يومياً في العام 2024 مقارنةً بالتوقعات السابقة البالغة 17.01 مليون برميل يومياً. إلا أنه على الرغم من ذلك، تتوقع الأوبك ارتفاع الطلب على النفط في الصين خلال الربع الرابع من العام 2024 على خلفية الإجراءات المعلنة مؤخراً والتي تستهدف دعم وتعزيز الاقتصاد.

وبالنسبة للعام 2025، خفضت الأوبك أيضاً توقعاتها بمقدار 102 ألف برميل يومياً إلى 1.6 مليون برميل يومياً. ويعكس التعديل الهبوطي انخفاض الطلب في كل من الصين وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يقابله جزئياً مراجعة تصاعدية هامشية لبيانات الطلب في الولايات المتحدة والدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

العرض من خارج الأوبك

شهدت إمدادات النفط العالمية انخفاضاً حاداً خلال سبتمبر 2024، إذ بلغت 102.8 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية. ويعكس هذا الانخفاض الذي بلغ 640 ألف برميل يومياً على أساس شهري، تراجعاً عن مستوى 103.5 مليون برميل يومياً المسجل في أغسطس 2024، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض إنتاج ليبيا بسبب تعطل عمليات إنتاج النفط والصادرات. كما تأثر الإنتاج في كازاخستان والنرويج بسبب أعمال الصيانة، إلى جانب تراجع الإنتاج من بعض المنتجين في مجموعة الأوبك، وذلك بهدف تعويض الفائض السابق في الإنتاج.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك 2025/2024 – (مليون برميل يومياً)



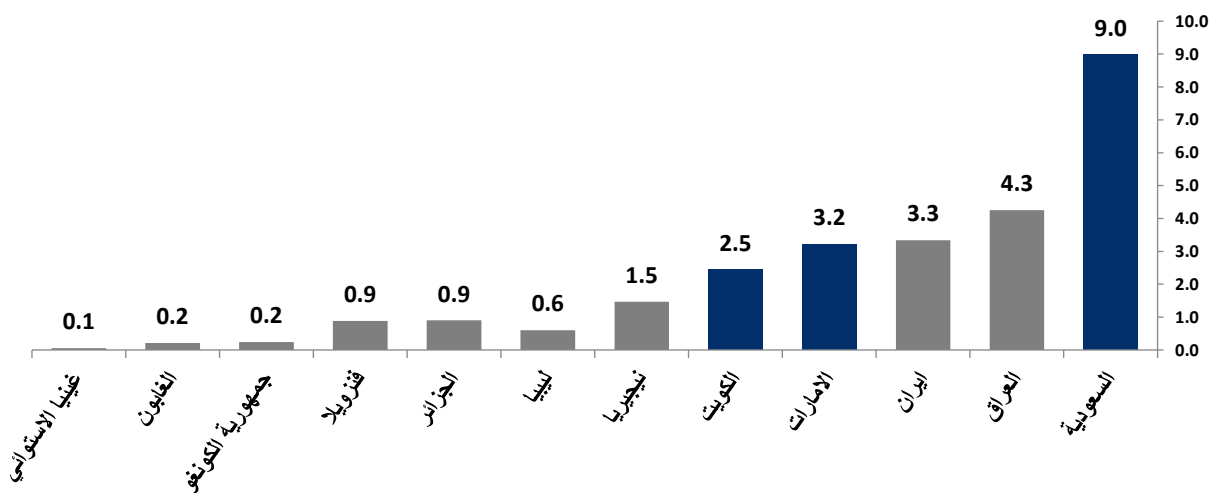
في ذات الوقت، أبقت الأوبك على توقعاتها لنمو إمدادات النفط من الدول غير المشاركة في "ميثاق التعاون المشترك" لهذا العام دون تغيير مقارنة بتوقعاتها السابقة. ومن المتوقع أن ينمو العرض من هذه الدول بمقدار 1.23 مليون برميل يومياً في العام 2024، ليصل في المتوسط إلى 53.07 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن التوقعات شهدت تعديلات على مستوى كل دولة على حدة، حيث تم إجراء مراجعة هبوطية للبيانات الخاصة بالدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو الأمر الذي قابله مراجعات تصاعدية للبيانات المتعلقة بالولايات المتحدة.

كما أبقت الأوبك على توقعات نمو إمدادات النفط للدول غير المشاركة في "ميثاق التعاون المشترك" دون تغيير للعام 2025. وتوقع الوكالة أن تنمو إمدادات تلك الدول بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً لتصل في المتوسط إلى 54.17 مليون برميل يومياً في العام 2025.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

شهد إنتاج الأوبك من النفط الخام أكبر انخفاض شهري في تسعة أشهر خلال سبتمبر 2024، إذ بلغ متوسط الإنتاج 26.61 مليون برميل يومياً، فيما يعد ثاني أدنى مستويات الإنتاج المسجلة في أكثر من ثلاثة أعوام. وقد جاء هذا الانخفاض بمقدار 480 ألف برميل يومياً، وفقاً لبيانات بلومبرج، رغم عدم حدوث أي تعديلات في سياسات إنتاج الأوبك وحلفائها، كما هو الحال في الانخفاضات السابقة ذات الحجم المماثل. ويعكس هذا التراجع انخفاض الإنتاج الذي أبلغت عنه تسعة من المنتجين الاثني عشر في الأوبك. وسجلت ليبيا أكبر انخفاض، إذ بلغ متوسط الإنتاج 600 ألف برميل يومياً في سبتمبر 2024، مقابل 960 ألف برميل يومياً خلال الشهر السابق. في ذات الوقت، أبلغ العراق عن انخفاض حاد في الإنتاج، حيث وصل إلى 4.25 مليون برميل يومياً، نتيجة لخفض البلاد للإنتاج لتعويض الفائض السابق مقارنة بالحصص المقررة وفقاً لجدول الأوبك وحلفائها. من جهة أخرى، كشفت البيانات الصادرة عن مصادر الأوبك الثانوية عن تسجيل انخفاضاً أكثر حدة في إنتاج المجموعة، والذي تجاوز 0.6 مليون برميل يومياً، ليصل متوسط الإنتاج إلى 26.04 مليون برميل يومياً خلال الشهر.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر سبتمبر 2024 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

كما أظهر تقرير الأوبك الشهري ارتفاعاً هامشياً في الإنتاج على أساس شهري من الدول غير الأعضاء والذي وصل إلى 14.1 مليون برميل يومياً بعد إضافة 47 ألف برميل يومياً خلال الشهر. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى زيادة إنتاج كازاخستان الذي عوض انخفاض إنتاج روسيا.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست